وفقاً لبيانات «ميد».. لتحلّ في المركز الخامس خليجياً

1,92 مليار دولار ترسيات المشاريع بالكويت في الربع الأول

44,41 مليار دولار حجم ترسيات عقود المشروعات في دول الخليج خلال أول 3 أشهر من 2025

علاء مجيد

تشهد الكويت طفرة ملحوظة في تنفيذ المشاريع خلال الربع الأول من عام 2025، تعكس ديناميكية جديدة في مسار التنمية الاقتصادية والمشاريع الرأسمالية، فقد كشفت بيانات مجلة «ميد» أن قيمة ترسيات العقود في الكويت بلغت نحو 1,92 مليار دولار خلال هذه الفترة، لتحتل المرتبة الخامسة خليجيا بنسبة 4,33٪ من إجمالي ترسيات المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا الزخم في العقود المبرمة يعكس تسارعا واضحا في وتيرة تنفيذ المشاريع، لاسيما في قطاعات البنية التحتية والإسكان والموانئ والطاقة، بما يعكس حرص الدولة على تفعيل أجندتها التنموية وتحفيز النشاط الاقتصادي.

ويلاحظ أن شهر يناير استحوذ على النسبة الأكبر من قيمة العقود، الأمر الذي يشير إلى انطلاقة قوية للعام الحالي، فيما تصدرت المؤسسة العامة للرعاية السكنية الجهات الحكومية من حيث حجم العقود الموقعة، خصوصا في مشاريع تطوير مدينة جنوب سعد العبدالله، بمشاركة لافتة من شركات صينية. كما شملت العقود الكبرى المرحلة الثانية من ميناء مبارك الكبير، ومشاريع تطوير منشآت نفطية باستخدام نموذج البناء والتشغيل والتملك (BOO)، ما يعكس تنوع محفظة المشاريع واتساع قاعدة الشراكات الدولية، ويؤكد في الوقت ذاته قدرة الكويت على جذب استثمارات استراتيجية وتنفيذ مشاريع نوعية ذات قيمة مضافة عالية.

وتفصيلا، استحوذ شهر يناير على النصيب الأكبر من قيمة الترسيات بنسبة 62,6٪ بقيمة 1,2 مليار دولار، تلاها شهر فبراير بقيمة عقود بلغت 616 مليون دولار مستحوذة على 32٪ من قيمة الترسيات، ثم شهر مارس بقيمة عقود بلغت 104 ملايين دولار وبنسبة 5,4٪ من قيمة ترسيات المشاريع خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي.

وأظهرت «ميد» أن أكبر عقد من حيث القيمة في الكويت كان من نصيب المؤسسة العامة للرعاية السكنية التي أبرمت 3 عقود بقيمة إجمالية بلغت 847 مليون دولار، وتشمل هذه العقود أعمال تطوير البنية التحتية في عدة مناطق بمدينة جنوب سعد العبدالله، حيث منح عقدان بقيمة إجمالية 557 مليون دولار لإحدى الشركات الصينية، بينما فازت شركة أخرى بتنفيذ محطات المعالجة المحلية بالعقد الثالث بقيمة 290 مليون دولار.

وخلال شهر فبراير، جاء أكبر عقد أيضا بقيمة 425 مليون دولار، منحته وزارة الأشغال العامة لشركة «تشيناي كوميونيكيشنز كونستركشنز» لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع ميناء مبارك الكبير، وفي مارس أبرمت شركة نفط العقود عقودا بقيمة 104 ملايين دولار، يستهدف تطوير منشآت الفصل في مركز تجميع 25 ومنشأة حقن المياه في مركز تجميع 30، ويعتمد كلا المشروعين على نموذج البناء والتشغيل والتملك «BOO».

على المستوى الخليجي

وأوضحت «ميد» أن دول مجلس التعاون الخليجي سجلت ترسيات عقود مشاريع خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي بقيمة 44,41 مليار دولار، استحوذ شهر يناير على النصيب الأكبر بقيمة 17,46 مليار دولار، تلاه شهر مارس بقيمة ترسيات بلغت 16,24 مليار دولار، ثم شهر مارس بقيمة ترسيات عقود مشاريع بقيمة 10,7 مليارات دولار.

وحسب «ميد» استحوذت دولة الامارات على النصيب الأكبر من قيمة ترسيات عقود المشروعات خلال الربع الأول من 2025، بقيمة بلغت 19,26 مليار دولار، وبنسبة 43,3٪ من إجمالي قيمة ترسيات عقود مشروعات الخليج، تلتها المملكة العربية السعودية بقيمة عقود بلغت 15,94 مليار دولار وبنسبة 35,9٪ من إجمالي قيمة الترسيات.

وفي المرتبة الثالثة حلت دولة قطر بقيمة ترسيات مشروعات بلغت 4,88 مليارات دولار وبنسبة 11٪ من إجمالي ترسيات المشروعات في دول الخليج خلال الربع الأول، ورابعا جاءت سلطنة عمان بقيمة ترسيات عقود مشروعات بلغت 1,99 مليار دولار وبنسبة 4,5٪ من قيمة إجمالي ترسيات مشروعات الخليج.

وأخيرا جاءت مملكة البحرين في المرتبة السادية خليجيا بقيمة ترسيات مشروعات بلغت 204 ملايين دولار وبنسبة 0,46٪ من إجمالي ترسيات عقود المشروعات بنهاية مارس الماضي.

«وول ستريت جورنال»: الرئيس الأميركي لم يتخذ قراراً نهائياً.. وأكد أن الرسوم «لن تنزل إلى الصفر»

ترامب يدرس خفض الرسوم على الصين بأكثر من 50٪

وكالات: كشفت صحفية «وول ستريت جورنال» الأميركية، عن أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب تدرس خفض الرسوم الجمركية المرتفعة التي فرضتها على الواردات الصينية، والتي قد تنخفض في بعض الحالات لأكثر من النصف، وذلك في محاولة لتهدئة التوترات المتصاعدة مع بكين، بعدما أثارت اضطرابا في أسواق التجارة والاستثمار العالميين.

وأشارت الصحيفة إلى أن ترامب لم يتخذ بعد قرارا نهائيا، وأن المحادثات مازالت في مراحلها المبكرة، مع وجود عدة خيارات مطروحة للنقاش.

ونقلت الصحيفة الأميركية عن مسؤول رفيع في البيت الأبيض، أن الرسوم المفروضة على الصين من المرجح أن تنخفض إلى ما بين 50٪ و65٪، وأن الإدارة تدرس أيضا تطبيق نظام تدريجي للرسوم الجمركية، يشبه ما اقترحته لجنة مجلس النواب المعنية بشؤون الصين أواخر العام الماضي.

ويقضي هذا المقترح بفرض رسوم بنسبة 35٪ على المنتجات التي لا تشكل تهديدا للأمن القومي الأميركي، بينما تصل إلى 100٪ أو أكثر على السلع المصنفة كإستراتيجية للمصالح الأميركية، مع تنفيذ الخطة تدريجيا على مدى خمس سنوات.

وفي تصريحات له يوم الثلاثاء الماضي، أكد ترامب أن الولايات المتحدة ستكون «لطيفة جدا» في المفاوضات مع بكين، مضيفا أن الرسوم على الواردات الصينية ستنخفض بشدة بعد التوصل إلى اتفاق، لكنه نبه أيضا إلى أنها لن تنخفض إلى الصفر حتى في ظل الاتفاق، وفق «بلومبيرغ».

الأسهم الأميركية تتفاعل إيجابيا مع تراجع ترامب عن إقالة رئيس الاحتياطي الفيدرالي ودراسة تخفيف الرسوم على الصين (أ.ف.ب)

- المقترح الجديد يقضي بفرض رسوم 35٪ على منتجات لا تشكل تهديداً للأمن القومي الأميركي
- ارتفاع الرسوم المقترحة إلى 100٪ وأكثر على السلع المصنفة كإستراتيجية للمصالح الأميركية
- الصين: «الباب مفتوح» لاستئناف المحادثات مع أميركا.. لكن لن ندخل مفاوضات تحت التهديدات

وكان الرئيس الأميركي قد فرض رسوما تصل إلى 145٪ على الواردات الصينية، بعدما قامت بكين بالرد على رسومه المتبادلة التي فرضها، ما هدد بتقويض التجارة بين البلدين، وامتدت آثار هذه الحرب للتأثير على آفاق نمو الاقتصاد العالمي.

ولفت ترامب إلى أن الرسوم الجمركية المفروضة حاليا «ترقى إلى مستوى الحظر التجاري»، ما يشير إلى تفكير جدي بإمكانية خفضها، منبها في الوقت ذاته إلى أنه في حال عدم موافقة الصين على اتفاق تجاري فإن الولايات المتحدة ستحدد الشروط، وأعاد التأكيد على متانة العلاقة مع نظيره الصيني شي جين بينغ، معربا عن اعتقاده أن البلدين سيتوصلان لاتفاق تجاري.

في المقابل، أشارت الصين أمس إلى انفتاحها على استئناف المحادثات التجارية مع الولايات المتحدة، لكنها شددت على أنها لن تدخل مفاوضات في ظل استمرار التهديدات من جانب واشنطن.

وقال الناطق باسم الخارجية الصينية غوو جياكون «الصين أشارت منذ البداية إلى أن أي طرف لن يخرج منتصرا في الحروب التجارية وحروب الرسوم الجمركية، والباب مفتوح على مصراعيه أمام المحادثات التجارية بين الصين والولايات المتحدة».

وقالت الخارجية الصينية إنه يجب على الولايات المتحدة التوقف عن إطلاق التهديدات وعن اللجوء للتعنت والإكراه إذا أرادت إبرام اتفاق، واتهم متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية الولايات المتحدة بمواصلة ممارسة «أقصى ضغط» حتى وهي تحاول التوصل لاتفاق، وقال: هذه ليست الطريقة الصائبة للتعامل مع الصين.

إلى ذلك، ارتفعت المؤشرات الرئيسية في بورصة وول ستريت عند الافتتاح أمس، بعد أن تراجع الرئيس دونالد ترامب عن تهديداته بإقالة جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) مع بث الآمال أيضا في التوصل لاتفاق تجاري مع الصين.

وصعد المؤشر داو جونز الصناعي 628 نقطة أو 1,60٪إلى 39815,01 نقطة عند الفتح، وارتفع المؤشر «ستاندرد آند بورز 500» بمقدار 108,2 نقاط أو 2,05٪، إلى 5395,92 نقطة، وصعد المؤشر ناسداك المجمع 579,9 نقطة أو 3,56٪ إلى 16880,29 نقطة.

من جهة أخرى، شهدت أسعار الذهب خلال تعاملات أمس تراجعا نسبيا بعد الارتفاعات التي سجلتها الأعيرة خلال الجلسات السابقة، ويأتي هذا التحرك بالتزامن مع صعود سعر الأوقية عالميا، على الرغم من انخفاض أسعار الدولار أمام الجنيه نسبيا خلال الأيام الماضية.

فيما استبعد رئيس أبحاث السوق لدى «مودرن كابيتال» عبدالعظيم الأموي أن تكون التراجعات في أسعار الذهب بنفس قوة زخم صعوده لأنه صعد 500 دولار في 8 أيام تداول، لأن الأسواق كانت تحتاج إلى بعض التصريحات مثل الصادرة من الرئيس الأميركي دونالد ترامب ليقوم الذهب ببعض التصحيحات وتخف حالة القلق بالأسواق.

وأضاف الأموي في مقابلة مع «العربية Business»، أن التصريحات إيجابية، لكن الملفات مازالت شائكة، فقبل يومين الرئيس الأميركي يقول انه عازم على أن يقيل جيروم باول رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي وحاليا عاد ليقول إنه ليس لديه رغبة في ذلك، وكذا الأمر بشأن ملفات التجارة، فالأمر صعب ومعقد.

وأشار إلى أن أسعار الذهب كان يجب أن تشهد تصحيحا لأن حركة الأسواق لا تمشي في اتجاه واحد، ولكن على مستوى أساسيات السوق، مازال هناك طلب قوي من الصين وأحجام تداول الذهب في شنغهاي في أعلى مستوياته من 2016.

وقال: رغم ارتفاع الذهب إلى 3500 دولار أمس مازال أقل من المستوى القياسي الذي ارتفعه في 1980 عندما صعد إلى 850 دولارا، عند إجراء تعديل التضخم أو ما يعرف بـ Inflation adjustment بمعنى أن السعر الحقيقي باعتبار التضخم هو 3540 دولارا للأونصة ولم يصل الذهب إلى هذا المستوى.

التراجع عن إقالة رئيس «الفيدرالي»

أدى تصريح الرئيس الأميركي دونالد ترامب بعدم نيته إقالة رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول إلى تأثيرات اقتصادية إيجابية سريعة ومتعددة على الأسواق، إذ تنفس المستثمرون الصعداء، وسط آمال بخفض التوتر في أكبر اقتصاد عالمي.

وكانت الأسواق قد واجهت منذ بداية الأسبوع اضطرابا بسبب فكرة أن تكون استقلالية مجلس الاحتياطي مهددة بعد انتقادات متكررة من ترامب لباول بسبب عدم خفض أسعار الفائدة منذ عودة الرئيس إلى البيت الأبيض في يناير الماضي.

ومن شأن تصريح ترامب أن يطمئن المستثمرين ويقلل المخاوف بشأن التسييس المحتمل للسياسة النقدية، ما قد يؤدي إلى ارتفاع في الأسهم واستقرار في سوق السندات ودعم قوة الدولار.

صادرات الاتحاد الأوروبي لأميركا الأعلى في 13 شهراً

أظهرت بيانات «يوروستات» الصادرة أمس الأربعاء، أن صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة ارتفعت بنسبة 22,4 بالمائة في فبراير، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مسجلة أعلى وتيرة نمو للصادرات خلال 13 شهرا، وبلغت قيمتها الإجمالية 51,8 مليار يورو (59,11 مليار دولار).

في المقابل، نمت الواردات من الولايات المتحدة بوتيرة أكثر اعتدالا، إذ ارتفعت بنسبة 2,4 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 28,2 مليار يورو (32,18 مليار دولار).

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترمب قد كلف في 13 فبراير فريقه الاقتصادي بوضع خطة لفرض رسوم جمركية انتقامية على كل دولة تفرض ضرائب على الصادرات الأميركية.

ورغم تهديداته المتكررة منذ عودته إلى البيت الأبيض في يناير بفرض سلسلة من العقوبات التجارية، فقد أجل تنفيذ عدد من هذه الإجراءات حتى إشعار آخر.

وسجل الاتحاد الأوروبي ككل فائضا تجاريا بلغ 23 مليار يورو (26,24 مليار دولار) في فبراير، مقارنة بعجز قدره 5,6 مليارات يورو (6,39 مليارات دولار) في يناير.

وعلى مدار عام 2024، ارتفعت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة بنسبة 5,5٪ مقارنة بالعام السابق، بينما تراجعت الواردات بنسبة 4٪.